

## كيف تتفادى إسرائيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

ماذا لو كانت المحكمة الجنائية الدولية، المكلفة بملاحقة أسوأ الجرائم في العالم، عاجزة أمام تهرب دولة واحدة بمكر؟ لقد حولت إسرائيل مبدأ التكاملية في المحكمة إلى درع، تعيق التحقيقات المستقلة عبر تحقيقات وهمية. يكشف هذا المقال كيف تستغل إسرائيل هذا الثغرة القانونية، وتفرض نظام عدالة مزدوج يفضل المستوطنين العنيفين على الفلسطينيين المضطهدين، وتعتمد على العقوبات الأمريكية التي تعيق قضاة المحكمة عبر شبكة SWIFT، Mastercard/Visa، وقوائم الحظر من السفر. تكشف مذبحتا هند رجب ومسعفي رفح عمق هذه الاستراتيجية، مطالبة بتحريك دولي عاجل.

### استغلال مبدأ التكاملية

مبدأ التكاملية في المحكمة الجنائية الدولية، المنصوص عليه في المادة 17 من نظام روما، يسمح بالتدخل فقط عندما تكون الدولة "غير راغبة أو غير قادرة" على ملاحقة الجرائم ضمن اختصاصها بشكل حقيقي. تستغل إسرائيل هذا الحكم بسخرية عبر إجراء تحقيقات داخلية سطحية تعمل كواجهة لإحباط رقابة المحكمة. مذبحه هند رجب في يناير 2024 ومذبحه مسعفي رفح في 23 مارس 2025 مثالان على هذه التكتيكات. في قضية هند رجب، نفى الجيش الإسرائيلي في البداية أي تورط، مدعيًا عدم وجود قوات بالقرب من الموقع حيث قُتلت فتاة تبلغ من العمر 6 سنوات وعائلتها بنيران دبابة، وتم تدمير سيارة إسعاف أرسلت لإنقاذهم، مما أسفر عن مقتل مسعفين اثنين. بعد ظهور أدلة فيديو وتحقيقات مستقلة من Forensic Architecture أثبتت مسؤولية دبابة إسرائيلية، اعترف الجيش بـ "أخطاء"، لكن لم يتم توجيه اتهامات جنائية—فقط مراجعة أولية برأت الجنود من الإثم. وبالمثل، في مذبحه رفح، زعم الجيش كذبًا أن المركبات الإنسانية كانت "مشبوهة" ومرتبطة بحماس، مما أدى إلى مقتل 15 من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك موظفو الهلال الأحمر الفلسطيني والأمم المتحدة، في هجوم على طريقة الإعدام. لاحقًا، ناقضت لقطات فيديو هذه الرواية، مما أجبر الجيش على الاعتراف بالأخطاء، لكن تحقيقه في 20 أبريل 2025 خلص إلى مجرد نتائج "سوء سلوك مهني"، مع إقالة قائد نائب وتأييد آخر دون مساءلة جنائية.

هذه التحقيقات ليست مستقلة ولا دقيقة، إذ تعتمد على شهادات الجنود الذاتية مع رفض أدلة الضحايا وتقارير حقوق الإنسان. يبرز نمط الجيش الإسرائيلي—إطلاق 47 تحقيقًا بعد حرب غزة 2008-2009 مع أقل من 1% تهم—عدم رغبته في الملاحقة الحقيقية. كما تتحدى إسرائيل سلطة المحكمة، متنازعة على دولة فلسطين رغم انضمامها إلى نظام روما في 2015، وهو موقف رفضته الدائرة التمهيدية الأولى في 21 نوفمبر 2024، عندما أيدت الاختصاص وأصدرت أوامر توقيف بحق نتنياهو وغالانت. تفاقم هذا التهرب عقوبات أمريكية حديثة على قضاة المحكمة، أعلنها وزير الخارجية ماركو روبيو في 5 يونيو 2025، مستهدفة القضاة سولومي بالونجي بوسا، لوز ديل كارمن إيبانيز كارانزا، رين أديليد صوفي ألابيني جانسو، وبيتي هوهلر. تمنع هذه الإجراءات الأصول الأمريكية وتفرض حظر سفر، مما يرجح تجميد حساباتهم البنكية عبر شبكة SWIFT وتعليق خدمات Mastercard/Visa، كما حدث مع النائب العام خان. هذا الدعم الأمريكي، المرتكز على ادعاءات السيادة، يؤخر إجراءات المحكمة، مؤكدًا تهرب إسرائيل كإساءة متعمدة للتكاملية للإفلات من العدالة عن الفضاء الموثقة.

### معايير قضائية متباينة: الفلسطينيون مقابل المستوطنين العنيفين

يعمل النظام القضائي الإسرائيلي كأداة قمع، مفروضًا نظامًا قانونيًا مزدوجًا ينتهك تفويض اتفاقية جنيف الرابعة للحماية المتساوية في الأراضي المحتلة. يخضع الفلسطينيون، بما في ذلك الأطفال بعمر 12 عامًا، لنظام محاكم عسكرية تعاقب على

جرائم بسيطة مثل رمي الحجارة بتدابير قاسية. تقرير منظمة الدفاع عن الأطفال في فلسطين يفيد باحتجاز 500-700 طفل سنوياً، يتعرضون للعنف، الحبس الانفرادي، والاعترافات القسرية بدون تمثيل قانوني، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2015 عن انتهاكات قوات الأمن. في عام 2022، احتُجز 137 طفلاً، مع تصاعد مميت في 2023، بما في ذلك قتل قنصة للقاصرين، وفقاً لتقرير الغارديان في 2024. غالباً ما تؤدي هذه القضايا إلى السجن، مخالفة اتفاقية حقوق الطفل.

على النقيض، يعمل المستوطنون الإسرائيليون العنيفون—أكثر من 700,000 في الضفة الغربية—تحت القانون المدني، يتمتعون بالإفلات من العقاب على الاستيلاء على الأراضي والهجمات. يوضح تقرير بتسيلم لعام 2021، “نظام التفوق اليهودي”، كيف يستولي المستوطنون، المدعومون بؤر استيطانية عسكرية، على أكثر من 50% من أراضي الضفة عبر الحرق، الضرب، والقتل. هجوم حرق دوما في 2015، الذي قتل عائلة فلسطينية، شهد إدانة مستوطن واحد بعد تأخيرات طويلة، بينما أفلت آخرون. يؤكد تقرير الضمير لعام 2023 أن المحاكم العسكرية تستثني المستوطنين، الذين يستفيدون من إجراءات مدنية متساهلة أو لا شيء، مع تصديق المحكمة العليا على الاستيلاء على الأراضي كإجراءات “أمنية”. هذا التفاوت يرسخ نظام هيمنة عنصرية، وهو انتهاك واضح لتعريف نظام روما للفصل العنصري.

### دراسات حالة: مذبحتا هند رجب ومسعفي رفح

مذبحتا هند رجب ومسعفي رفح مثالان دامغان على تكتيكات إسرائيل التهريبية. في يناير 2024، قُتل هند، البالغة 6 سنوات، وعائلتها بنيران دبابة إسرائيلية في مدينة غزة، واستهدف هجوم سيارة إسعاف أيضاً، مما أسفر عن مقتل المسعفين يوسف زينو وأحمد المدحون. كذب الجيش، مدعياً عدم وجود قوات، حتى أثبت تحقيق Forensic Architecture لعام 2024، بدعم من أدلة فيديو وصوتية، عكس ذلك، موضحاً أن الدبابة أطلقت النار من 13-23 متراً. لم يتم توجيه اتهامات جنائية—بُري الجنود تحت ذريعة “سوء سلوك مهني”. وبالمثل، شهد هجوم رفح في 23 مارس 2025 إعدام 15 من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك موظفو الهلال الأحمر والأمم المتحدة، في هجوم على سيارات إسعاف ومركبة أممية. زعم الجيش كذباً وجود صلة بحماس، لكن أدلة فيديو من هاتف أحد المسعفين كشفت الكذب، موضحة تعرض المركبات للنيران مع إضاءة أنوارها. خلص تحقيق 20 أبريل 2025 إلى “إخفاقات مهنية” فقط، مع إقالة قائد نائب دون مسؤولية جنائية، رغم أن التشريح أكد القتل المتعمد.

تسلط هذه الحالات الضوء على نمط إسرائيلي: الكذب حتى ظهور أدلة لا يمكن دحضها، ثم إجراء تحقيقات وهمية لتبرئة الجناة، مستغلة التكاملية لمنع اختصاص المحكمة. تتفاقم العقوبات الأمريكية على قضاة المحكمة، التي تعيق قدراتهم المالية والسفرية، هذا الإفلات من العقاب، مما يجعل المحكمة عاجزة عن التصرف.

### الأساس القانوني والتداعيات الدولية

تنتهك أفعال إسرائيل اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما، اللذين يعرفان الفصل العنصري كقمع منهجي لمجموعة عرقية على أخرى. تقارير هيومن رايتس ووتش 2021 وأمنستي إنترناشونال 2022 تخلص إلى أن سياسات إسرائيل تفي بهذا الحد، مشيرة إلى القوانين التمييزية، قيود الحركة، والقتل. أكد المقرر الخاص للأمم المتحدة في 2022 وجود الفصل العنصري في الأراضي المحتلة، وهو استنتاج رفضته إسرائيل كسياسي. عجزت المحكمة عن تجاوز هذه التحقيقات الوهمية—رغم أوامر التوقيف في 2024—يتفاقم بسبب العقوبات الأمريكية. تجبر شبكة SWIFT، الخاضعة للولاية الأمريكية، البنوك العالمية على تجميد حسابات القضاة، بينما تعلق Mastercard/Visa خدمات الائتمان، ويحد قرار قائمة الحظر من السفر، كما حدث مع قضية خان. تدين المحكمة والأمم المتحدة هذا كاعتداء على العدالة، مع اقتراح الاتحاد الأوروبي لتشريع مانع، لكن تهرب إسرائيل باستمرار.

تُعد استراتيجية إسرائيل لتفادي اختصاص المحكمة الجنائية الدولية محسوبة، مستغلة التكاملية للحفاظ على نظام قانوني ذي مستويين يضطهد الفلسطينيين بينما يحمي المستوطنين والجنود. مذبحتا هند رجب ورفح، مع كذبهما المكشوف وتبرئة المذنبين، إلى جانب العقوبات الأمريكية التي تعيق قضاة المحكمة، دليل لا يمكن دحضه على هذا النظام. يجب على المجتمع الدولي التحرك—مطالبًا بتحقيقات مستقلة، فرض عقوبات مضادة، وتنفيذ أوامر توقيف المحكمة—لتفكيك هذا الهيكل الشبيه بالفصل العنصري وتحقيق العدالة للضحايا.